

29 March 2000

Arabic

Original: English

اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية

الفريق العامل المعنى بأركان الجرائم

نيويورك

٢٠٠٠ - ٣١ آذار/مارس

٢٠٠٠ - ٣٠ حزيران/يونيه

٢٠٠٠ - ٨ كانون الأول/ديسمبر

ورقة مناقشة مقترنة من المنسق

مقدمة عامة^(١)

وفقاً للمادة ٩، تستعين المحكمة بأركان الجرائم التالية في تفسير وتطبيق المواد ٦ و ٧ و ٨، طبقاً للنظام الأساسي. وطبقاً لأحكام النظام الأساسي، بما في ذلك المادة ٢١ والمبادئ العامة الواردة في الجزء ٣ على أركان الجرائم.

وكما هو مبين في المادة ٣٠، ما لم ينص على غير ذلك، لا يسأل الشخص جنائياً عن ارتكاب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة ولا يكون عرضة للعقاب على هذه الجريمة إلا إذا تحققت الأركان المادية للجريمة مع توافر القصد والعلم. وإذا لم ترد إشارة في أركان إلى ركن معنوي لأي سلوك، أو نتيجة أو ظرف معين، يفهم منه أن الركن المعنوي ذات الصلة، أي القصد أو العلم أو كليهما مما هو وارد في المادة ٣٠، واجب الانتهاء. وترد أدناه الحالات المستثناء من معيار المادة ٣٠ وفقاً للنظام الأساسي بما في ذلك القانون الواجب التطبيق. بموجب أحكامه ذات الصلة.

(١) ملاحظة: ينبغي الرجوع في نهاية القراءة الثانية لأركان الجرائم إلى نص المقدمة العامة التي تطبق على كل الجرائم ولن تتكرر بالنسبة لكل نوع من أنواع الجرائم، لتبيّن أي احتلالات محتملة مع الأركان التي ترد تحت كل جريمة وإدراج صياغات عامة إضافية محتملة لجميع أنواع الجرائم، مثل التعليقات على الجرائم الجنسية. وإذا اتّخذ قرار باستخدام عناوين مختصرة للجرائم، ينبغي أن تدخل جملة في المقدمة العامة تبيّن أن العناوين المختصرة ليس لها أي أثر قانوني.

ويمكن أن يستدل على وجود القصد والعلم من الواقائع والظروف ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالأركان المعنوية المتصلة بالأركان التي تتطوّي على حكم للقيمة مثل تلك التي تستخدم فيها مصطلحات ”اللإنسانية“ أو ”الشديدة“، فليس من الضروري أن يكون المتهם قد استوفى شخصيا حكما للقيمة، ما لم يشر إلى غير ذلك.

ولا تحدد عامة أسباب استبعاد المسؤولية الجنائية أو انعدامها في أركان الجرائم المبينة تحت كل جريمة.

ولا يحدد عامة شرط ”عدم المشروعية“ الموجود في النظام الأساسي أو في أجزاء آخرى من القانون الدولى ولا سيما القانون الإنسانى الدولى، في أركان الجرائم.

وتنظم أركان عامة وفقا للمبادئ التالية:

- عندما تنصب أركان الجرائم على السلوك والتائج والظروف المرتبطة بكل جريمة، فإنها ترد كقاعدة عامة بذلك الترتيب؛
- وعند الاقتضاء سيورد حكم معنوي معين بعد ما يتصل به من سلوك أو نتيجة أو ظرف؛
- وتورد الظروف القرینية في النهاية.